

يعاني الكثير من المفرج عنهم على ذمة قضايا جنائية/ سياسية من الإستيقاف المستمر وتقييد حرية حركتهم وتنقلهم وسفرهم، بسبب استمرار تسجيل بيناتهم على منظمة الكشف الجنائي في وزارة الداخلية. وذلك بدون سند من الدستور والقانون.

ومن أجل هذا فتح مكتب تيميس أبوابه لهؤلاء لكي يتخذ لهم الإجراءات القانونية التي تزيل معها الإستيقاف بدون وجه حق، وهي القضايا المختص بها قضاء الإلغاء \_مجلس الدولة\_

حيث أنه بتاريخ 2023/11/30 تقدم المكتب بالتماسا الى مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية وقيد تحت رقم 14978 طلب فيه المكتب رفع اسم موكله (ح.ع) وبياناته من منظومة التسجيل الجنائي بوزارة الداخلية، وحيث أن موكلنا قد حصل على براءة من محكمة جناح مستأنف المعادي في عام 2015 من تهمة التجمهر والتظاهر في ذكرى ثورة 25 يناير، إلا أن بيانات القضية مازالت مسجلة بأسمه بدون مسوغ قانوني، وهو ما يعرضه لإنتهاكات بالجملة. وفي فبراير 2024 ذهب المكتب الى قطاع الادلة الجنائية والبحث الجنائي بوزارة الداخلية وقدم المكتب عدة طلبات ، الا انها قد قوبلت جميعها بالرفض.

بتاريخ 2024/4/15 تقدم المكتب بإجراء طلب الى لجنة فض المنازعات التابعة لقطاع الأمن العام بهدف محو وإزالة البيانات المسجلة باسم موكلنا من منظومة التسجيل الجنائي، وحددت جلسة 2024/4/21 للفصل في الطلب. وانتهت اللجنة الى قرار رفض الطلب. وبناء على ذلك أقام مكتب تيميس في تاريخ 2024/4/29 الدعوي رقم 59721 لسنة 78 شق عاجل وذلك للطعن على قرار اللجنة وطلب المكتب الآتي:

أولاً: قبول الطعن شكلاً لاستمرار تنفيذ القرار السلبي بالإمتناع عن رفع ومحو اسم الطالب من جهاز الحاسب الآلي وكارت المعلومات الجنائية بوزارة الداخلية وسجلات البحث الجنائي بالأقسام والمدرجات المختلفة. ثانياً: وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبي لجهة الإدارة لإمتناعها عن رفع ومحو اسم الطالب من الحاسب الآلي وسجلات البحث الجنائي بوزارة الداخلية وكذلك كارت المعلومات الجنائية بالأقسام والمدرجات المختلفة وذلك في القضية المسجلة بأسمه مع تنفيذه بمسودته وبدون إعلان. ثالثاً: وفي الموضوع بإلغاء القرار السلبي لجهة الإدارة المطعون ضدها لإمتناعها عن رفع ومحو اسم الطالب من الحاسب الآلي وسجلات البحث الجنائي بوزارة الداخلية وكذلك كارت المعلومات الجنائية بالأقسام والمدرجات المختلفة وذلك في القضية المسجلة بأسمه. مع تنفيذه بمسودته وبدون إعلان مع الزام الجهة الادارية بالمصاريف واتعاب المحاماة.

حيث اقام المكتب دعواه ضد كلا من:

وزير الداخلية.

مدير عام الحاسب الالي بوزارة الداخلية.

مدير أمن القاهرة.

مدير قطاع الأمن العام.

إنتهى،،،،